المحور الأول: المرحلة الأولى في العهد الاستعماري .

1- واقع الاقتصاد الجزائري في فترة الاستعمار:

1-1 القطاع الفلاحي ابان الاستعمار:

تعتبر الجزائر بلدا فلاحيا منذ القدم، إذ كان اقتصادها يستند إلى نشاطين أساسيين هما زراعة الحبوب وتربية الماشية وكانت نسبة هذين النشاطين تتغير تبعا للاتجاه شمالا أو جنوبا، وعليه فقد اتسم الاقتصاد بالنمو خلال هذه المرحلة لاسيما في قطاع الفلاحة، حيث كانت من بين البلدان الرائدة في انتاج الكثير من المواد الفلاحية على رأسها القمح، وذلك لأهمية هذا المنتج كمادة أساسية للغذاء من ناحية ولكون زراعته سهلة ويخزن لفترة طويلة دون تكلفة فيما يسمى "بالمطامر" .

وقد كانت الزراعة في ذلك الوقت زراعة الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية أولا، وكانت تساهم في التجارة الخارجية من خلال ما تصدره من حبوب على رأسها القمح حيث كان يمثل 90% من صادرات الجزائر.

وعليه كانت الجزائر من حيث التخصص الدولي دولة متخصصة في انتاج القمح في ذلك الوقت، ولكن هذا التخصص كان تلقائي غير موجه ولا مقصود Kولقد كانت الأراضي الزراعية قبل 1830 مقسمة على النحو التالي:

- **أراضي البايلك:** وهي أراضي خصبة قريبة من المدن وهي ملك للدولة العثمانية، كما أن انتاجها يعود للدولة.
- **أراضي العزل:** هي الأراضي التي يصادرها أو يشتريها الباي، ثم يتنازل عنها لكبار موظفيه أو لبعض القبائل التي تدعى العزل.
- **أراضي العرش** " **القبيلة**": هي أراضي يمتلكها القبائل، لكن قانونيا ليس لها صك ملكية، ويتولى زعيم القبيلة مهمة توزيعها، ويطبق عليها حق الشفعة (الألوية لأفراد العائلة عند البيع).
- **أراضي الملك: هي** الأراضي التي يمتلكها الأفراد وتمثل ملكياتهم نسبة ضعيفة، وهي الوحيدة التي تدخل في السوق العقارية.
- **أراضي الوقف** "**الأحباس**": هي أراضي تابعة للمؤسسات الدينية ذات المنفعة الجماعية في استخدامها.

وبعد الاحتلال عملت فرنسا على تحويل الزراعة إلى زراعة موجهة تخدم المصالح الفرنسية وذلك عن طريق توجيه الإنتاج الفلاحي بالتخصص في زراعة الكروم والحمضيات والحبوب بالدرجة الأولى.

وفي سبيل تحقيق ذلك فإن أول خطوة قامت بها هي مصادرة الأراضي، وقد أعيد توزيع هذه الأراضي على ملاك جدد تم استقدامهم من فرنسا ومقاطعتي الألزاس واللورين وإسبانيا.

وقد أدت عملية المصادرة هذه ونزع الملكية إلى هبوط متزايد في تربية الأغنام والأبقار وإنتاج الحبوب، أي تدهور قاعدة الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري، ونجم عن هذه الوضعية أيضا ظهور مجموعات من الفلاحين من دون عمل مما اضطرهم للعمل لدى مزارع الأوروبيين بصفة خماس (أي أن أجره هو خمس المحصول وذلك نظرا لأن المحصول يتركب من خمسة أجزاء: الأرض، الزرع، الحيوانات المستخدمة، الأدوات، العمل)، وهكذا سيطرت الفلاحة الفرنسية على الفلاحة الأصلية وظهر نوعين من القطاع الفلاحي:

1-2- قطاع صناعي:

كانت الصناعة في الجزائر قبل الاحتلال تنصب في الجانب الحرفي فقط، وكان هذا الجانب يتميز بالتنوع، وصل عدد الحرفيين في منتصف ق 19 إلى أكثر من 100 ألف وحدة منتشرة بالمدن العتيقة خاصة الجزائر العاصمة قسنطينو، تلمسان.. تختص في تحويل الحديد، الصناعة النسيجية والجلدية ومنظمة في شكل تعاونيات مسيرة من قبل حرفي منتخب.

وبعد الاحتلال وجه المستعمر استثماراته إلى تحقيق ارتباط وتبعية لفرنسا وقد تجلى ذلك في انجاز بعض المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية للاقتصاد مثل خطوط السكة الحديدية، الموانئ البحرية والمطارات، وشق الطرق وبناء الجسور، وذلك من أجل تسهيل نقل المواد الأولية .

تراجع دور القطاع الحرفي لصالح الوحدات الصناعية التي ظهرت للوجود في الجزائر خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت تابعة في إجمالها للمعمرين أو للمؤسسات الفرنسية الكبيرة في شكل فروع لها في الجزائر.

ويرجع ذلك للأسباب التالية:

1- صعوبة المواصلات البحرية بين فرنسا والجزائر أثناء فترة الحرب العالمية مما أدى بالفرنسيين إلى انشاء بعض الصناعات الاستهلاكية لتأمين حاجاتهم.

2- ظروف الحرب العالمية II أنشأت فئة من الأثرياء أدت إلى إقامة ورشات ومصانع صغيرة 3- اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1954 مما أدى إلى زيادة سريعة في حجم الاستثمارات والإنتاج في قطاع لكن الأرباح المحققة من هذا القطاع كانت تعود لفرنسا، لهذا بقي تراكم رأس المال في هذا القطاع دون المستوى، ودون أثر حقيقي على باقي الفروع الاقتصادية ماعدا ما أقيم في قطاع الحديد والصلب من صناعة منتجات موجهة لتلبية احتياجات التوسع في قطاع المحروقات، والبيتروكيمياء المقتصرة على مرحلة التحويل الأولية والمعدة للتصدير.

1-3- القطاع المالي والمصرفي:

كانت الجزائر في عهد الدولة العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات (حيث كانت المبادلات تتم في أغلب الأحيان عن طريق المقايضة بين القبائل) ونظام المعدنين الذهب والفضة في العملة، وكانت هناك دار لسك النقود أما الفرنك الفرنسي فلم يقرر

رسميا كعملة للبلاد إلا بعد حوالي 19 عاما من الاحتلال، وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي التي تقررت بالقانون الصادر في 19-07-1943 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، وقد اصدر النقود في بداية 48 لكن ما لبث أن توقف على اثر الثورة في فرنسا، وثاني مؤسسة كانت الصراف الوطني للخصم وتقتصر وظيفتها على الائتمان ولم تتمتع بحق اصدار النقود، وفشلت هذه المؤسسة بسبب قلة الودائع، وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر (1851) برأس مال قدره 03 ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 06 آلاف سهم، وقد شهد هذا الأخير أزمة مالية ما بين 1880- 1900 بسبب الاسراف في تقديم القروض الزراعية والعقارية مما أدى إلى نقله لباريس وتغير اسمه إلى: بنك الجزائر وتونس

باستقلال تونس عام 1956 تأمم هذا البنك وفقد حقه في الاصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر وكانت من أهم وظائفه:

-وظيفة اصدار النقود

- وظيفة بنك ائتمان:

1-4- القطاع الاجتماعي ابان الاستعمار:

لقد وجدت فرنسا السبيل لتفكيك المجتمع الجزائري اجتماعيا عن طريق احداث خلل في التوازن الاجتماعي بضرب القبيلة وتفكيكها معتمدة في ذلك على قرار إلزامية الملكية العقارية الفردية وذلك بهدف فصل الأفراد عن القبيلة وتفكيك روابطهم الاجتماعية، وإعادة تجميعهم في إطار جغرافي جديد يعرف بالدوار، وقد تمت الإزاحة الجسدية للأفراد عن أراضيهم وقبيلتهم بالتدريج، عن طريق طلب استظهار سندات الملكية التي لم تكن موجودة في إطار صيغة الملكية القبلية، أو عن طريق سياسة المصادرة التي طبقتها على الملاك عن طريق اثقال كاهلهم بالضرائب.

وقد خلف ذلك ثلاث سلبيات على مستوى الفرد الجزائري:

1- عدم تلبية الحاجات الأساسية للأفراد مما أدى إلى انتشار الفقر والحرمان.

2- انخفاض إنتاجية الفرد (بسبب ارتفاع نسبة البطالة)

3- انتشار الأمية بنسبة 90 %.

2- السياسة الاقتصادية للمستعمر:

من أجل بسط النفوذ على الجزائر وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي ومتابعة تراكم رأس المال لاسيما في مجال المحروقات قامت فرنسا بطرح بعض البرامج الاستثمارية والتي بدأت بالظهور على شكل ميزانيات إنمائية أهمها مخطط قسنطينة.

2-1-الرنامج الأول سنة 190 خصص له 131 مليار فرنك فرنسي بهدف إنجاز جملة من المشاريع الاقتصادية في عدة مجالات البناء (42%)، المناجم (30%)، الزراعة (23%)، الصناعة (1%)، قطاعات أخرى (4%)، وكانت هذه المشاريع في الأساس تخدم المصالح التوسعية للمستعمر وتأمين طرق نقل المواد الأولية وتحويل الفوائض الاقتصادية إلى فرنسا.

2-2- البرنامج الثاني سنة 1948: وجاء هذا المخطط لتخفيف ضغط الشعب بعد الح ع اا ويهدف إلى تأمين الحاجات الأساسية للسكان المحليين بالدرجة الأولى، وقد شمل هذا البرنامج كل البلدان الخاضعة للاحتلال الفرنسي، إلا أنه لم يتم العمل به وحل محله برنامج آخر

2-3- البرنامج الثالث: سنة 1954 عرف بالمشروع الثاني لتجهيز ما وراء البحر، لكنه وجه للقطاع المنجمي والعسكري

2-4 البرنامج الرابع مشروع مخطط قسنطينة: من 1959-1962 يعتبر هذا المشروع جزء من استراتيجية سياسية تقوم على افتراض أن المجهودات الفرنسية للتنمية والتقدم سيلهي الشعب عن التفكير في أهدافه، وهذا عن طريق **تحويل جزء من تكاليف العملية الحربية إلى مساعدات اقتصادية**، وبهذا يوفر الاستعمار قاعدة من الارتباط من نوع جديد بين فرنسا والجزائر، ويرتكز هذا المخطط على عدة المحاور رئيسية كما في الشكل التالي:

المحاور الرئيسية لمخطط قسنطينة 59-62

3 – نتائج السياسة الاقتصادية للمستعمر

لقد أدت السياسة الاستعمارية إلى تحطيم البنية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وجعلته **أكثر ارتباطا بالاقتصاد الفرنسي**.

3 –1 –اقتصاد ذو إنتاجية خارجية: أي أنه اقتصاد مرتبط بالخارج، فمع تفكيك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والانفتاح على الخارج، أصبح **الإنتاج الجزائري موجه** بالدرجة الأولى إلى **السوق العالمية** وليس إلى **السوق الداخلية** سواءا تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي، مع **ضعف الارتباط الداخلي** سواء بين مناطق الوطن أو بين الوحدات الصناعية مع زيادة نسبة الارتباط بالاقتصاد الفرنسي. فكل القطاعات مرتبطة بالخارج سواء من ناحية استيراد و مدخلات الإنتاج أو تسويق مخرجاته.

3 –2 – اقتصاد استهلاك: إن هدف المستعمر هو انشاء طرق توزيع إضافية للصناعة الاستعمارية **والبحث عن أسواق لتصريف منتجاته**، وليس إقامة تنمية صناعة حقيقية في الجزائر، وبذلك فهو عمل على توسيع وتنمية الصناعات الخاصة به عن طريق **تزويدها بالمواد الأولية والطاقة** التي يستقدمها من الجزائر، وتوسيع الأسواق الخاصة بتصريف منتجاته الصناعية.

3 –3 – اقتصاد مزدوج: لقد خلق المستعمر في كل القطاعات الاقتصادية نوع من الازدواجية فكل قطاع مقسم إلى قسمين **قطاع تقليدي ملك للأهالي**، ومنخفض الإنتاجية ولا يسد حاجات المواطنين، **وقطاع حديث** يتمتع بالتقدم **يمتلكه المعمرون** مرتفع الإنتاجية ويستخدم وسائل حديثة. ومن هنا ظهرت الفوارق الاجتماعية وانخفاض المستوى المعيشي.

3 –4 – اقتصاد مشوه: اصيب الاقتصاد بتشوهات واختلالات ظهرت بعدة أوجه مختلفة ويمكن ملاحظة البعض منها في:

–اختلال العلاقة بين **الموارد المالية** والنمو الذي حدث في **الموارد البشرية** وذلك بسبب النقص الحاد في الوسائل المادية والمشاريع الاستثمارية من جهة، والنمو الديمغرافي.

–اختلال **هيكل الجهاز الإنتاجي** وذلك عبر:

- **استحواذ الزراعة** بنسبة كبيرة على تكوين الناتج الداخلي الخام إذا ما قارناها بالصناعة التي تعتبر نسبتها ضعيفة جدا في تكوين هذا الناتج.
- **عدم وجود ارتباط** بين الوحدات الصناعية الموجودة، حيث عملت فرنسا على ربطها بالعالم الخارجي والاقتصاد الفرنسي.
- تركيز كبير لليد العاملة في الزراعة.
- تصدير عدد محدود من المواد والمنتجات، وعدم وجود تنوع في التجارة الخارجية.

المحور الثاني : مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية من 1962–1979

1- **الاقتصاد الجزائري إبان الاستقلال:**وقد تدهورت الحالة الاقتصادية أكثر من خلال:

- غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر و قد سد الجزائريون هذا الفراغ بإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90 % منهم أميون
- أخذ المعمرون رؤوس أموالهم
- تراجع الإنتاج الصناعي
- وجود ما بين (11–12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.
- الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي و الأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية و تفتقر لرؤوس الأموال،

2- **فترة الانتظار من 62–65: مع الشرح**

3- **السياسة الاقتصادية بعد 1965:مع الشرح**

4- **النموذج التنموي الجزائري وأسسه النظرية:**

لقد طبقت **استراتيجية الصناعات المصنعة** في الجزائر طيلة الفترة 67–79 يعتبر كل من: François Perrou (نظرية أقطاب النمو) وتلميذه G. Destanne de Bernis بمثابة المنظرين الرئيسين لإستراتيجية التصنيع فى الجزائر،ويرتكز نموذج **التنمية المستقلة** على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى **للصناعة الثقيلة** في برنامج التنمية المتبع، لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد و الصلب، و الصناعات الكيماوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولد آثار فاعلة أو مؤثرة وتحريضية أي أنه باستطاعتها أن تخلق في محيطها المباشر صناعات أخرى.

4–1– أسس بناء النموذج: مع الشرح

4–2– أولويات النموذج: مع الشرح

4–3– أهداف استراتيجية التنمية: مع الشرح

5- **استراتيجية التنمية خلال الفترة 67–79:**

تعرف هذه الفترة بفترة بناء اقتصاد عمومي رائد، وقد شهدت ثلاث مخططات وطنية للتنمية، بالإضافة إلى سنتين تم تخصيصهما لإتمام المشاريع العاطلة من المخططات السابقة

جدول: الاستثمارات الفعلية خلال الفترة 67– 79 حسب القطاعات

السنوات	المخطط الثلاثي الأول (67-69)		المخطط الرباعي الأول (70-73)		المخطط الرباعي الثاني (74-77)		78/79	
القطاعات	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74	61.1	64.7	61.2
منها: المحروقات		51		47		48		
الزراعة	1.9	20.7	4.35	12	8.84	7.3	6.18	5.9
هياكل قاعدية	2.37	25.9	11.15	30.7	38.26	31.6	34.92	32.9
مجموع الاستثمارات	9.17	100	36.3	100	121.1	100	105.8	100

5-1- مضمون استراتيجية التنمية لهذه الفترة:

أ. المخطط الثلاثي الأول 67-69:

يعتبر أول مخطط بدأت به الدول الجزائرية وقد تم من خلاله توزيع الاستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات متجانسة هي الاستثمارات انتاجية مباشرة، والاستثمارات شبه انتاجية والاستثمارات غير انتاجية مباشرة، ومن هنا يتضح أن الأهداف المرجوة من هذا المخطط تتمثل في:

- إعادة تنظيم العلاقات الإنتاجية لصالح القطاعات المنتجة المباشرة
- توفير مشاريع الارتكاز الهيكلية الرئيسية.
- الاعتماد على زيادة الفروع والمؤسسات الانتاجية في القطاع العام.

الانتقادات الموجهة له: عرف هذا المخطط اختلالات عند تطبيقه، **منها:**

- ضعف المراقبين وعدم قدرة الهياكل الادارية القائمة على التنفيذ والمتابعة، وهذا راجع لقلة خبرة الإطارات الجزائرية.
- عدم القدرة على تأمين المواد الأولية للمؤسسات الإنتاجية في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.
- انخفاض الإنتاجية والناتج القومي مقارنة بزيادة عدد السكان، وتدهور القطاع الزراعي وهو ما زاد من حدة التبعية الغذائية.

أ. المخطط الرباعي الأول 70-73:

يعتبر حجم الاستثمارات في هذا المخطط أعلى بكثير من المخطط السابق إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات.

وقد ركز هذا المخطط أيضا على بناء هياكل جهاز إنتاجي متطور يعتمد على التصنيع بالدرجة الأولى، ويواكب الثورة الزراعية 71، وذلك بهدف تحقيق مستوى تغذية أفضل للسكان الذين يتزايدون بسرعة.

وقد ركز هذا المخطط على ترسيخ الاشتراكية وذلك بتأميم رأس المال الأجنبي، وتوسيع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، واشراك العمال بجميع النواحي الخاصة بنشاط المؤسسة (التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية)

الانتقادات الموجهة له: عرف هذا المخطط اختلالات عند تطبيقه، منها:

- عدم إنجاز الأهداف المسطرة كلية –إنجاز 70 بالمئة فقط–
- اليد العاملة الفنية بعيدة عن المقاييس العالمية
- الاعتماد على القطاع الصناعي وإهمال باقي القطاعات.
- وجود خلل في التشابك القطاعي.
- التبعية الغذائية.

أ. المخطط الرباعي الثاني 74–77:

لقد استمر الاهتمام بالصناعة وذلك بإنشاء صناعة بديلة للواردات، واستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا، وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تم الاهتمام بالقطاع الزراعي وذلك في إطار هياكل الثورة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة وتغيير شروط الإنتاج والاستغلال الزراعي، وكذا الاهتمام بتوسيع القاعدة الاجتماعية وذلك بتوسيع وحدات هياكل التعليم والتكوين، تنشيط سياسة التعريب، الطب المجاني....، بالإضافة إلى اتمام بعض المشاريع التي لم تكتمل في المخططين السابقين.

الانتقادات الموجهة له: عرف هذا المخطط اختلالات عند تطبيقه، منها:

- لم تتجاوز نسبة الانجاز 80 بالمئة.
- زيادة حدة التبعية الغذائية.
- اليد العاملة الفنية بعيدة عن المقاييس العالمية
- الاعتماد على القطاع الصناعي وإهمال باقي القطاعات.
- استمرار الخلل في التشابك القطاعي.

2– التقييم العام لحصيلة التنمية للفترة 67–79:

أولا: نقاط القوة

1. **زيادة معدل التشغيل** بـ 5 مرات في القطاع الصناعي بين (66–80) مساهما بذلك في تخفيض معدل البطالة من32.7 % سنة 66 إلى 22.3 % سنة 77، فنجد توفير مناصب الشغل خارج الزراعة (الصناعة، البناء و الأشغال العمومية) كان 11 %من مجموع مناصب الشغل سنة 1967 وأصبح 30 % سنة 1978، في حين انخفضت حصة الزراعة من 54% إلى 32 % خلال نفس الفترة.
2. **زيادة في معدل تكوين رأس المال الثابت**
3. **نمو قطاع الصناعات التحويلية** في المتوسط 9% من الناتج الداخلي الخام بين (74–77) و حوالي 15 % بين (78–79)
4. **نمو سريع للناتج الداخلي الخام** في حدود 7% سنويا في المتوسط ما بين (69–78)
5. **نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد** بـ 4.5 % سنويا.

نقاط الضعف (الانحرافات).

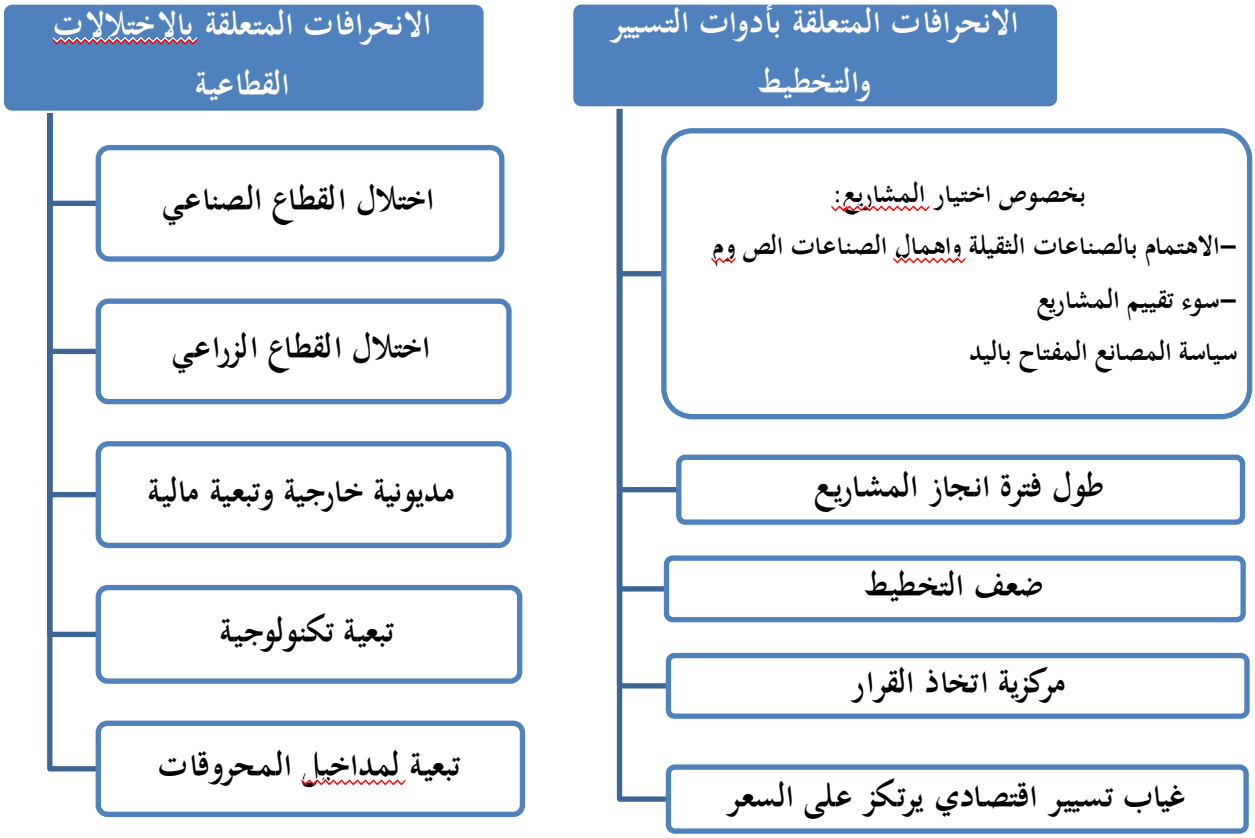

المحور الثالث: مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات

1- السياسة الاقتصادية للثمانينات

عرفت فترة الثمانينات ببداية التحول إلى اقتصاد السوق ، أين شهدت انجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول 80-84 والمخطط الخماسي 85-89 كما تعتبر هذه المرحلة مرحلة مراجعة التوجهات الاقتصادية، فهي مرحلة التراجع عن استراتيجية النمو غير المتوازن إلى استراتيجية النمو المتوازن.

1-1- المخطط الخماسي الأول 80-84:

توزيع الاستثمارات فقد بقي حجم الاستثمارات الصناعية مرتفعا رغم هبوطه النسبي مقارنة السبعينات، وقد أصبح يستحوذ على 38.5 بالمئة كما عرفت الاستثمارات في قطاع المحروقات انخفاضا ملحوظا ولم تعد تستحوذ إلا على 15%.

وأهم الاجراءات التي جاء بها هذا المخطط هي إعادة هيكلة المؤسسات من أجل تحسين الوضعها الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، وذلك بإصدار قانون 82-11 والمتعلق بالاستثمار الخاص الوطني.

أما في الجانب الزراعي فقد صدر قانون 1981 والذي يتضمن إعادة هيكلة المزارع الحكومية وتشجيع الملكية الخاصة، فبموجب هذا القانون أصبح حق الملكية يمنح لكل من استصلح أرضا في مناطق الهضاب العليا والصحراوية كما يستفيد المعنيون من مساعدات مالية.

أما في الجانب الاجتماعي فقد أولت الدولة اهتماما خاصا به، حيث وصل حجم الاستثمارات في قطاع السكن 15% كما اهتمت بالقطاعات الأخرى كالصحة والتعليم ....

1-2-المخطط الخماسي الثاني 86-89

توزيع الاستثمارات فقد بقي حجم الاستثمارات الصناعية مرتفعا رغم هبوطه النسبي مقارنة السبعينات، وقد أصبح يستحوذ على 38.5 بالمئة كما عرفت الاستثمارات في قطاع المحروقات انخفاضا ملحوظا ولم تعد تستحوذ إلا على 15%.

وأهم الاجراءات التي جاء بها هذا المخطط هي إعادة هيكلة المؤسسات من أجل تحسين الوضعها الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، وذلك بإصدار قانون 82-11 والمتعلق بالاستثمار الخاص الوطني.

أما في الجانب الزراعي فقد صدر قانون 1981 والذي يتضمن إعادة هيكلة المزارع الحكومية وتشجيع الملكية الخاصة، فبموجب هذا القانون أصبح حق الملكية يمنح لكل من استصلح أرضا في مناطق الهضاب العليا والصحراوية كما يستفيد المعنيون من مساعدات مالية.

أما في الجانب الاجتماعي فقد أولت الدولة اهتماما خاصا به، حيث وصل حجم الاستثمارات في قطاع السكن 15% كما اهتمت بالقطاعات الأخرى كالصحة والتعليم ....

أما فيما يخص نظام التخطيط فقد قامت الدولة بإصلاحه حيث تم سنة 88 وضع القانون المتعلق بنظام التخطيط والذي فرق بين نوعين من التخطيط وهما التخطيط المركزي، والتخطيط اللا مركزي.

كما قامت الدولة بوضع تأطير للأسعار بموجب قانون 89 المتعلق بالأسعار تم التفرقة بين نظامين للأسعار الأسعار القانونية الإدارية، و الأسعار الحرة.

كما قامت الدولة بإعادة تنظيم التجارة الداخلية وذلك بإنشاء وظيفة التجارة بالجملة وعودة المنافسة وإلغاء الاحتكار (عبر مرسوم 88).

الفصل الرابع : مرحلة الاصلاحات الاقتصادية

أولا- أزمة المديونية:

بدأت أزمة المديونية في الدول النامية مع تدافعها للحصول على قروض من أجل تمويل التنمية، وأمام عجز هذه الدول عن الوفاء بالتزامات الدين، وإضافة ديون جديدة تحولت القروض عن أهدافها الأصلية، وأصبح هدفها تمويل ذاتها.

1- تعريفها: هي عجز البلد عن تسديد التزاماته الخارجية الواجبة الدفع في تاريخ استحقاقها وفق العقد المبرم بين الطرفين

2- مراحلها:

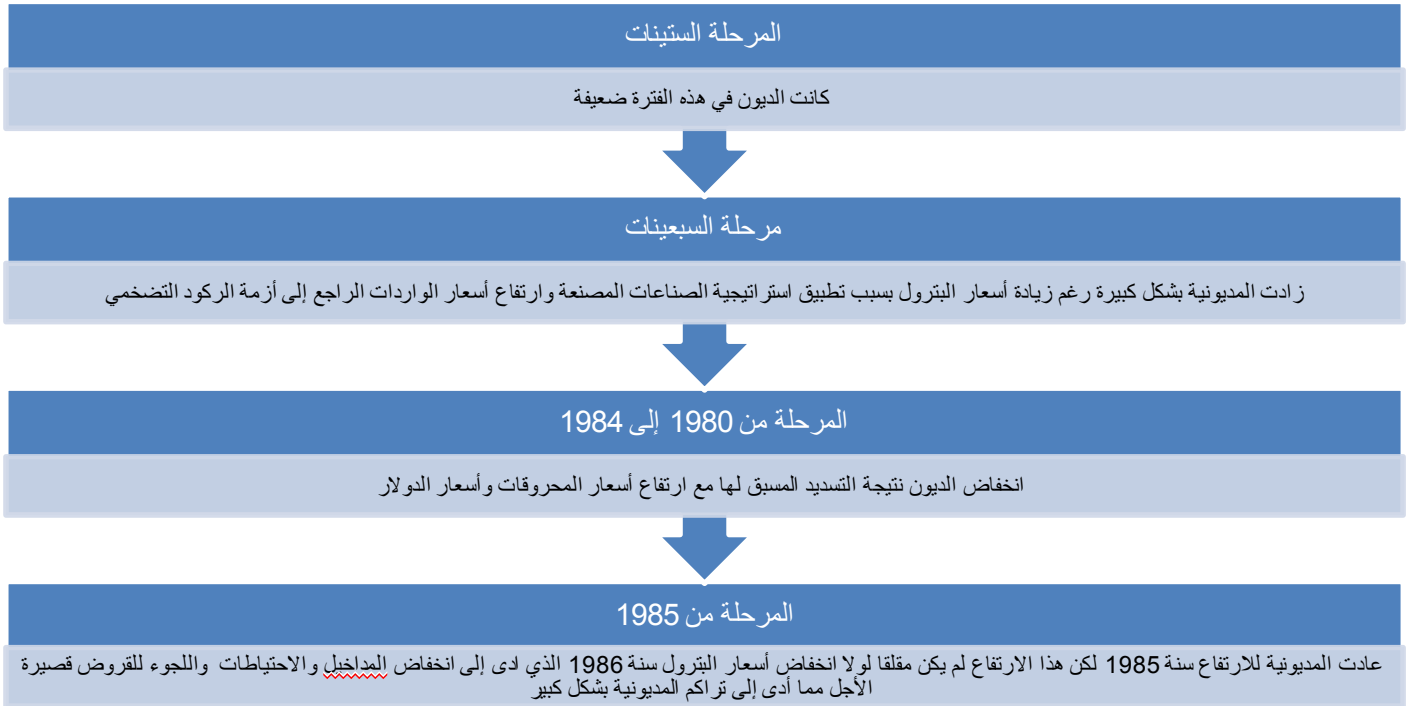

3- أسبابها: مع الشرح

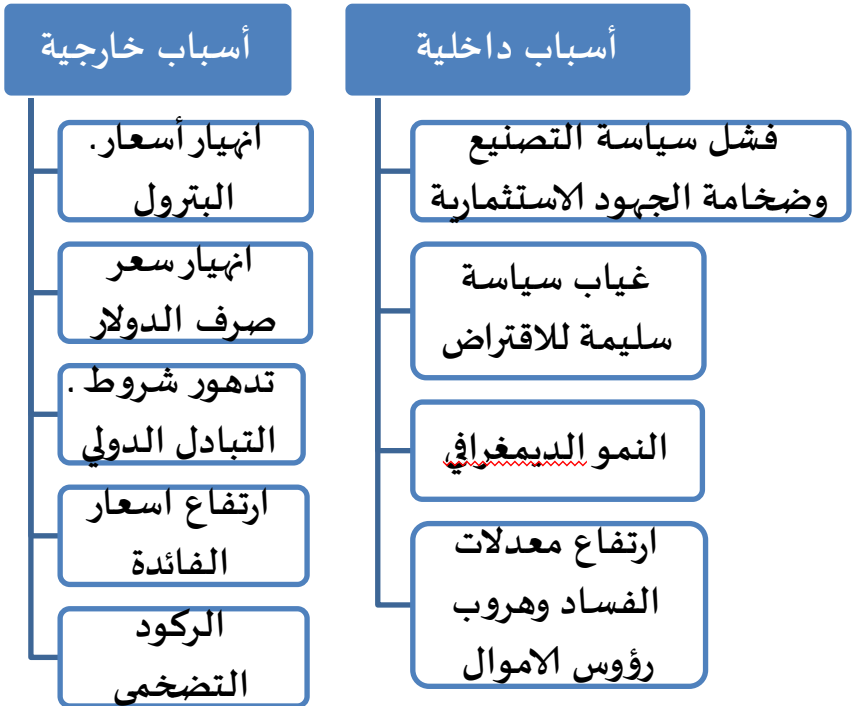

4- آثارها: مع الشرح

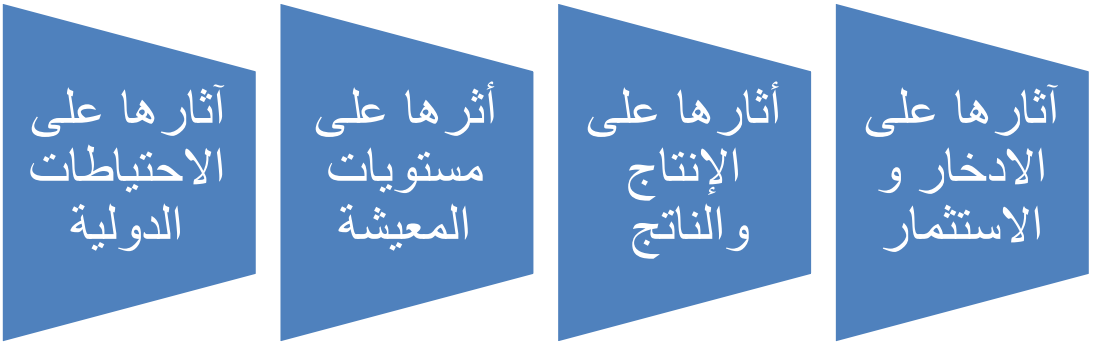

5- 5- الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية

لقت اتبعت الجزائر في هذه الفترة مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في اطار اتفاقيتين سريتين للاستقرار الاقتصادي، بهدف الحصول على قروض ومساعدات من هذه المؤسسات

أ- **برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990:**

إن الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر مع نهاية الثمانينات، من تدهور في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتفاقم أزمة المديونية مع رفض الجهات المانحة تقديم قروض جديدة أو إعادة هيكلة القروض القديمة، مع اصرارها على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، أدي بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعقد اتفاق سري يعرف بـ stand by في 31 ماي 1989، قامت الجزائر على اثره بسن مجموعة من القوانين التي تقضي بإجراء تعديلات عميقة

- اصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990،والذي سمح بما لي:

- انشاء بنوك أجنبية منافسة لأول مرة في الجزائر
- المرونة النسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، والتراجع عن دعم القروض للقطاع العام.
- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني حيث سمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لتمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج ومتعلقة بإنتا ج سلع وخدمات.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير التابعة للدولة

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية: عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 90)، ورفع القيود المتعلقة بتحويل العملات الأجنبية، أما فيما يخص الاستيراد فإن كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق مسبق أو تصريح، فقط يقوم بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد.
- التخفيض التدريجي للعملة الوطنية: وذلك بإجراء انزلاق تدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية، لتشجيع القدرة على الاستيراد ومستوى احتياطات الصرف.

وقد قدم صندوق النقد الدولي 600 مليون دولار أمريكي كقروض تدخل في إطار الاصلاحات بينما قدم البنك الدولي 300 مليون دولار أمريكي

ب- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992:

أمام ضعف القدرة الإئتمانية للدولة واستهلاك الاحتياطات المخصصة للطوارئ لجأت الجزائر مرة ثانية لصندوق النقد الدولي للحصول على الأموال اللازمة ومواصلة سلسلة الاصلاحات وعليه اتفقت الجزائر مع الصندوق على سلسلة من الاصلاحات نوضحها فيما يلي

في هذا الخصوص قامت الدولة بإصدار القوانين التالية:

- قانون ترقية الاستثمار: سنة 93 حيث ألغى هذا المرسوم النظرة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام والمحلي والأجنبي وأدى إلى:
  - حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب والمحليين.
  - وضع الإطار التشريعي والتوجيهي للاستثمار.
  - المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين من حيث الحقوق والالتزامات والمعاملة فيما يتصل بالاستثمار.
  - منح ضمانات للمستثمرين الأجانب تتعلق بالحماية من التأميم والتعويض وطريقة التحكيم بالإضافة إلى حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه.
  - مرسوم مراجعة القانون التجاري: سنة 93 والذي نص على توسيع الأشكال القانونية للشركات وإدخال أدوات جديدة في التمويل مثل التمويل الإيجاري.
- كما نصت الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي على ضرورة التحكم في التضخم وتحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وتثبيت نمو الكتلة النقدية

الفصل الخامس : مرحلة تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي 1994-1998

1- مضمون برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي

هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات تهدف إلى إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق. وتنقسم إلى برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التكييف الهيكلي.

1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي :

هو عبارة عن مجموعة من السياسات قصيرة الأجل والتي يعنى بها صندوق النقد الدولي، تستهدف إعادة التوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات) وذلك بالتركيز على جانب الطلب الكلي الداخلي.

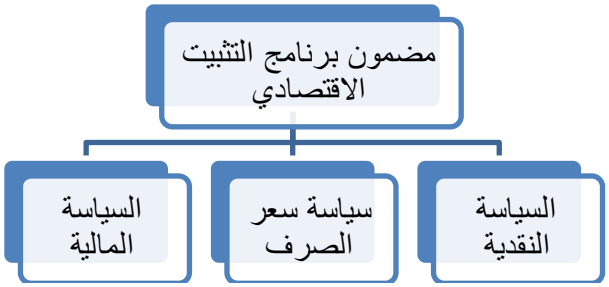

1-2- برنامج التكييف الهيكلي

مجموعة من الاجراءات وضعها البنك الدولي للدول النامية لكي تكيف سياساتها واقتصادياتها الداخلية، مع المتغيرات العالمية الخارجية.

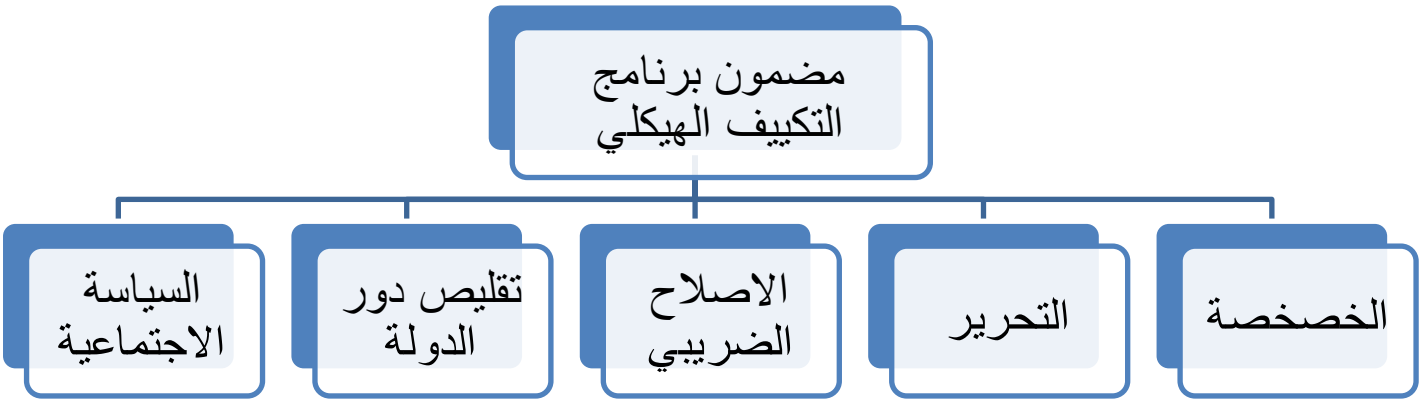

2- نتائج تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في الجزائر محذوفة

المحور السادس: مرحلة برامج النمو الاقتصادي ابتداء من 1999

1 : مفهوم الانعاش الاقتصادي :هو الانتقال من حالة الركود إلى حالة الازدهار

2- شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي

حتى تكون سياسة الانعاش الاقتصادي فعالة عند الكينزيين يجب توفر شروط لها:

1- أن تكون هناك مرونة للإنتاج بالنسبة للطلب، وأن لا تتجه المؤسسات لزيادة هوامش الربح بدلا من زيادة الانتاج والاستثمار.

2- يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا

3- سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر

لقد ركزت الجزائر على السياسة المالية وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي.

وقد كان لارتفاع أسعار البترول سنة 2000 دورا هاما في اتباع هذه السياسة حيث ارتفع سعر البرميل إلى حوالي 28 دولار للبرميل.

كما فشلت المؤسسات المالية الدولية في احداث انعاش اقتصادي انطلاقا من فكرة الاصلاح الذي يؤدي للنمو ثم امتداد طبيعي وتطور الدولة

بالإضافة إلى تردي البنى التحتية وانتشار البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للمواطن وإهمال الموارد البشرية، وانخفاض مستويات النمو وتدهور الحالة الاقتصادية للدولة

وتقوم هذه البرامج في الجزائر على فكرة رئيسية مفادها: زيادة الانفاق الحكومي سيؤدي إلى انشاء مناصب عمل جديدة وتحقيق مداخيل جديدة وهذا ما يؤدي إلى دعم المنتج الوطني.